

طبيعة الحكم في مصر أو: بين التقدمية والانقلابية

الموضوع اليوم الذي طلب الاخوان أن اعالجه: عن موقفنا من حكومة مصر الحالية، وسأخصص قسماً من الوقت لعرض مجمل، وأنتظر أسئلة منكم.

أول ملاحظة ترد في هذا الموضوع هي وجوب التفريق بين الحكم العسكري الذي قام في مصر، وبين الحكم العسكري الذي عرفناه في سورية. ففي مصر كانت ثمة دواع وعوامل جديدة تبرر الانقلاب العسكري إذ لا أحد يجهل ما كانت عليه مصر في زمن فاروق - زمن الملكية - من الفساد . . من الاستهانة بحقوق الشعب وكرامة المواطنين، وكان العرش في أكثر الأحيان آلة بيد الاستعمار يتلاعب بالدستور والحريات العامة وهكذا . . وكانت في مصر، كما هو معروف، أحزاب أهمها وأكثرها جدية وأقربها إلى نفوس الشعب وإلى حاجات الشعب هو حزب الوفد؛ ولكن حزب الوفد بقي متجمداً على ناحيتين من النضال لم يستطع أن يتجاوزهما: (١) مكافحة الاستعمار على أسلوبه، (٢) والدفاع عن الدستور والحريات أمام تعدي الملك عليها. لقد مثل الوفد لعشرات السنين هاتين الناحيتين - وهما أساسيتان بلا شك - ولكن لم يستطع أن يتطور وان يلبي حاجات جديدة هي الحاجات الشعبية . . حاجة العدالة الاجتماعية . . الاتجاه نحو الاشتراكية وانصاف الكثرة الساحقة من أبناء الشعب، ذلك أن تكوين حزب الوفد لم يكن يسمح له بأن يخوض مثل ذلك

النضال؛ فالوفد ككل الأحزاب التي تحصر همها في ناحية سلبية، ولا يكون لها وجه إيجابي، تجمع تجميعاً الأفراد والأنصار، وترضى من أنصارها وأتباعها بشيء واحد هو مكافحة الاستعمار الأجنبي ومقابل ذلك تترك لهم الحبل على غاربه إذا لم نقل بأنها تعرض عليهم مقابل هذا الشيء الجزئي بأن تؤمن لهم المنافع الخاصة. فكان تكوين حزب الوفد من طبقة بوجوازية واقطاعية، من الطبقة المتوسطة ومن عدد من الاقطاعيين.. كانوا من جهة، بدافع وطني - والوطنية شعور عام - يريدون التخلص من الاستعمار؛ وبدافع مصلحي يريدون أن يحلوا محل الاستعمار - أي أن يستأثروا بالمنافع التي يستأثر بها الاستعمار أو يشاركونهم فيها. لذلك ظهر عجز الوفد مع الزمن: بأنه غير قادر على تخليص مصر من الاستعمار الأجنبي ومن طغيان الملك وفساد الحكم.

والسبب هو هذه السلبيات التي هي أساس تكوينه: فحزب الوفد لم يقم على نظرية واضحة وكاملة، ولم ينهج النهج النضالي الصحيح الذي يقضي أن يعتمد على طبقة الشعب فقط لأنها الوحيدة التي تصمد إلى آخر الطريق في النضال إذ ليس لها مصالح تسام عليها الاستعمار. كذلك كان فهم حزب الوفد للديمقراطية والحريات العامة فهما سطحياً يتناسب وعقلية الطبقة البرجوازية ويلائم مصلحتها. وديمقراطية الوفد لها لون شعبي وطني.. ضد الاستعمار. ولكن لها أيضاً ألواناً من الاستغلالية... لونها الوطني الشعبي هو الدفاع عن الدستور والحريات العامة وهو في الوقت نفسه حيلولة دون تأمر الاستعمار على الشعب أو تأمر الأسرة المالكة مع الاستعمار على الشعب. فعندما كان ملوك مصر يضربون بالدستور عرض الحائط ويقبلون الحكومات ويشكلونها كما يريدون كان ذلك - في أغلب الأحيان - لأن تلك الحكومات كانت تتمسك بحقوق البلاد ضد المحتل الأجنبي. فالدفاع عن الدستور اذن له هذه الناحية الايجابية لأنه ضربة موجهة ضد الاستعمار وضد الأسرة الحاكمة التي هي إلى حد كبير مسخرة للاستعمار.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى نرى أن حزب الوفد عندما كان يصل إلى الحكم فانه يبدأ بالبطش بخصوصه ويقنن الحريات التي كان يطالب بها واسعة كاملة عندما يكون هو مضطهداً ومبعداً عن الحكم. ويجيز لنفسه التلاعب بالدستور أيضاً إلى حد ما ليستر مساوماته مع الاستعمار، فالوفد أيضاً ليس نضالياً بالمعنى الصحيح. كان يتدرج بانتزاع بعض حقوق البلاد تدرجاً، والشعب كان يريد أكثر مما كان يحصل عليه الوفد. الشعب كان يريد تنفيذ الوعود التي كان يقطعها الوفد على نفسه: الاستقلال الصحيح وتخليص البلاد من الاستعمار الأجنبي. وهذا ما كان يضطر الوفد لأن يضغط على الحريات: حرية الصحافة والاجتماع. الخ، لكي لا يفضح أمام الشعب، كما أنه كان مضطراً لأن يساير الملك بعض المسيرة.

وأخيراً هناك جانب معروف من أسلوب الوفد في الحكم وهو الاستغلال البشع، الاستغلال الوقح للحكم في سبيل ارضاء الأتباع والأنصار، طالما أن تشكيل الوفد لم يكن قائماً على عقيدة ولا على نظرية واضحة، وكان يقوم على تجميع أنصار أكثرهم طلاب منفعة، فكان ملزماً بأن يرضيهم - عندما يصل إلى الحكم - على حساب مصلحة المجموع. لذلك كان مضطراً لأن يتلاعب بالدستور، ويسخر القوانين لمصلحة فئة معينة على حساب المصلحة العامة.

وهناك نقص آخر في حزب الوفد، تشاركه فيه كل الأحزاب الأخرى في مصر، وتزويد عليه الأحزاب الأخرى في تمثيل وتجسيد هذا النقص، وهو أن حزب الوفد كان يعمل على أساس مصري قطري، ولم يكن يفهم الرابطة القائمة بين الاقطار العربية، ووحدة المصير، ووحدة المصلحة، وإن كان من الناحية العاطفية يتظاهر بين الحين والآخر ببعض المظاهر العربية، ولكن عملياً - واقعياً - كان حزباً قوطرياً. إذا أخذنا في نفس الوقت، الوضع في سورية - قبيل حدوث الانقلابات العسكرية - لنرى لماذا تميز الانقلاب في مصر بنواح إيجابية، بينما بقيت الانقلابات العسكرية في سورية سلبية كلها، فماذا نجد؟.

في سورية، كان يوجد ما يماثل حزب الوفد وهو حزب الكتلة الوطنية، التي بدلت اسمها مع الزمن إلى الحزب الوطني . مثلت نفس الدور تقريباً، وكانت قائمة على نفس التركيب . . نفس العناصر الاجتماعية: بوجوازية واقطاعية، وان كانت ثمة فروق بين الكتلة الوطنية والوفد، فالفروق كانت ترجع دائماً إلى الزعماء . . إلى شخصية بعض الزعماء، وإلى امكانيات القطر. فالقطر المصري ذو امكانيات واسعة، ولذلك يمكن أن يظهر فيه رجال ذوو كفاءات أكثر مما يظهر في سورية. هذا هو الفارق الوحيد. وهو جزئي . ولكن الفارق بين مصر وبين سورية هو، أنه في سورية ظهرت حركة شعبية نضالية على أسس جديدة إيجابية، وفي مصر لم يظهر ذلك . فبينما أوجد انهيار الملكية في مصر واحتجاب الأحزاب القديمة وخاصة حزب الوفد . . فراغاً في الساحة، استطاع العسكريون ان يملؤوه بالعمل الايجابي، فإن هذا الفراغ لم يكن موجوداً في سورية، أو كان مملوءاً قبل الانقلابات العسكرية بحركتنا نحن، فظهرت الانقلابات العسكرية في سورية بأنها لامبرر لها، لأنها لم تستطع ان تعطي لا أكثر مما أعطاه حزبنا، وحتى لاشيء مما اعطاه الحزب، وكانت مهمتها ان تقلد الحزب بالشعارات دون المضمون، أقوال بلا أعمال . . أن تنادي بشيء من الاشتراكية . . بالتقدمية . . بتوزيع الأراضي . . بالاستقلال . . بالوحدة العربية . . دون مضمون، وحتى يكون لشعاراتها مضمون يجب أن يكون معها جمهور يؤيدها عن قناعة وارتباط متين، وهذا كان مفقوداً. أما في مصر فلأنه لم يكن هناك حركة شعبية انقلابية كونت رأياً عاماً، ونظمت جمهور الشعب إلى حد ما، كانت الساحة فارغة فعلاً أمام الضباط التقدميين الذين ظهوروا في الجيش . وهكذا استطاعت حركة الجيش في مصر ان تحقق بعض الأشياء الايجابية .

الآن، بعد ان قارنا بين الحركة العسكرية في مصر والحركات العسكرية في سورية . ولمسنا الفارق الرئيسي بين النوعين، علينا ان نعرف الحركة العسكرية في مصر:

هي حتماً ليست مثل الانقلابات في سورية، والتي كانت بدون مبرر: مغامرات

طائشة.. مغامرات مشبوهة، يدخل فيها الاستعمار من طرف، وتدخل فيها المصالح الرجعية من طرف آخر.. مصالح الاقطاعيين والرأسماليين عدا عن الطموح الشخصي عند بعض الأفراد من العسكريين.

ولكن، هل يعني هذا التحليل ان الحركة العسكرية في مصر تشبه حركتنا هنا.. تشبه حركة حزبنا؟..

هنا يجب التمييز بكل دقة ووضوح. قلنا انها حركة فيها نواح ايجابية، وليست مغامرة طائشة كالانقلابات العسكرية في سورية، وليست مشبوهة بالتدخل الاستعماري والنفوذ الاقطاعي والرأسمالي بالحد الذي كانت فيه الانقلابات العسكرية في سورية. ولكن هذا لا يعني مطلقاً أن الحركة في مصر حركة ثورية.. حركة انقلابية كحركة حزبنا. وهنا لا بأس أن نستعمل بعض الألفاظ التي تساعد على التمييز، فيمكن أن نسمي الحركة العسكرية في مصر حركة تقدمية، بينما حركتنا هي حركة انقلابية.

والحركة التقدمية. إذا أردنا ان نعرفها تعريفاً موجزاً بسيطاً، هي التي تحقق تقدماً ملموساً في ناحية أو أكثر من نواحي الحياة السياسية والاجتماعية دون ان تبدل الأسس العميقة التي يقوم عليها المجتمع. في حين أن الحركة الانقلابية تتناول هذه الأسس مباشرة. ولأنها تتناول الأسس فالحركة الانقلابية حركة شاملة ليست جزئية، لأنها طالما تنفذ إلى الأسس لذلك لا تكون جزئية، وانما تنظر إلى كل النواحي الأساسية دفعة واحدة، ويكون عملها مستوحى من هذه النظرة الكلية. فحركة مصر العسكرية هي إلى حد كبير حركة قطرية، ولا يمكن أن تسمى حركة قومية عربية. وحركة مصر أيضاً لا يمكن أن تسمى حركة اشتراكية بالمعنى الصحيح، وانما حركة تقدم نحو الاشتراكية.

ولا اظن اننا بحاجة إلى تفصيل في هذه الأشياء - المفروض انها واضحة لديكم. فحركة الضباط في مصر اقتصرنا اذن على معالجة أوضاع مصر كقطر.. ككل قائم بذاته.. لا كجزء من الوطن العربي وانما ككل قائم بذاته. الا ان هؤلاء

الضباط الشبان بحكم سنهم وثقافتهم الجديدة، وجوهم النضالي أيضاً، وبحكم تطور الظروف كانوا أكثر انفتاحاً من السياسيين القدماء في مصر على تقدير أهمية الرابطة العربية. . ليس من بدء حركتهم، وانما مع الزمن - فيما بعد - أخذوا يتأثرون بالفكرة العربية، ويحاولون تطبيق شيء منها في سياستهم؛ لكن أكثر الأشياء بقيت عندهم في مستوى الدعاية.

وهذا مفيد بلا شك وبصورة خاصة لمصر، للرأي العام في مصر لكي يرتفع فوق انغزاليته واقليميته، ولكنه لا يجوز ان يخدعنا كثيراً وان يطمئنا كثيراً، وان نظن ان هذه الكلمات والشعارات التي تطلق بين الحين والآخر تنم عن حقائق واقعية. فما زالت حكومة مصر - في كثير من تصرفاتها - تعمل كأن مصر كل قائم بذاته، وان البلاد العربية مجال لنفوذها: تتدخل في البلاد العربية لتكوّن حولها دولاً صديقة ورأياً عاماً ودياً، ويكون لها نفوذ تستطيع أن تهدد به الدول الأجنبية أو تسام عليه عند الضرورة. على كل حال، يجب أن نبقي متفائلين ومرتاحين لهذا الاتجاه الذي ظهر عند الحكومة العسكرية في مصر، لأنه يمثل خطوة إلى الأمام بلا شك. ويمكن مع التأثير والتوجيه والتجارب المقبلة أن يتحول شيئاً فشيئاً إلى قناة صادقة تؤثر في السياسة العملية، ولا تكون محصورة في الدعاية فقط. ولكنني أشرت إلى هذا الفارق لكي نضع حكومة مصر في موضعها الطبيعي، ولا نظن بأنها حكومة انقلابية. وفي رأينا لا انقلابية الا على أساس عربي وحدوي. وكل محاولة لتبديل الأوضاع وتجديدها يجب أن تنطلق من هذه النقطة الأساسية: أمة واحدة. . وطن واحد. . له مصلحة واحدة، ومصير واحد، وبالتالي كان ما يجب ان يتحقق في قطر هو ما يلزم للقضية العامة لكي تتقدم وتحقق، لا أن يكون هناك تقارب بين مصلحة قطر ومصلحة القضية العربية كلها.

حكومة مصر تقوم باصلاحات في الناحية الزراعية والاقتصادية عامة لانكر فائدتها. ولكن هذه الفائدة ليست دوماً الفائدة المرجوة ما دامت حكومة مصر تعتبر أن مصر في اقتصادها تكوّن وحدة كاملة تكفي نفسها بنفسها؛ وهذا شيء واضح وبسيط

إذ أنه عندما نأخذ الوطن العربي كوحدة: ننظر إلى مختلف امكانياته الاقتصادية، ونرى أن هذه الامكانيات يكمل بعضها البعض الآخر. وعندما نريد أن نحقق شيئاً من هذه الامكانيات، وان نحدث تقدماً: علينا أن نضع في حسابنا هذا الترابط بين اجزاء الوطن الواحد، فلا نقيم عشرين مرفأ في قطر ونهمل الاقطار الأخرى، ولا نقيم صناعة في قطر لا يملك المواد اللازمة لهذه الصناعة وبالتالي نتكلف أشياء باهظة جداً بينما نستطيع بتوحيد اقتصادنا مع الاقطار الأخرى أومع بعض هذه الأقطار. . ان ننشيء صناعة لنا كعرب دون أن نحتاج إلى الرساميل الأجنبية أو المواد الأجنبية. حتى الآن لم تظهر أي خطوة جدية تنبيء عن استعداد حكومة مصر لتوحيد الاقتصاد. كذلك من الناحية العسكرية، وان ظهرت الآن خطوة لا بأس بها، نرجوان تتطور وتتكامل في المستقبل، وذلك في هذه الاتفاقات بين مصر وسورية ومصر والسعودية.

على كل حال المقارنة بين الحكم القائم في مصر وبين حركة انقلابية عربية كحركتنا تدل على أن هذا الحكم يمكن أن يعتبر خطوة نحو انقلابيتنا نحن، شريطة أن نقف منه الموقف الواضح الصريح لكي نوجهه ووجهتنا ونضغط عليه لئلا يتناقض مع اتجاهنا الانقلابي العربي، ولئلا ينتكس بمساومات استعمارية أورجعية: لأن التقدمية هي حل خطر. . التقدمية تقف في الوسط بين الرجعية وبين الانقلابية. . يمكن أن تُستغل من الرجعية، كما يمكن أن تستغل من الانقلابية. . إذا أهملنا توجيهها يمكن أن تكون طلاء وتخديراً تتبناه الرجعية لكي تخمد النزوع الثوري. لأن الرجعية والاستعمار معها عندما تتطور الظروف وتشتد الحاجات الشعبية نحو التقدم والتحرر تسلم الرجعية بما لا بد منه. . بأن يحدث شيء من التقدم لكي يغني عن المطالب الأخرى، تسلم بال عشرة لكي تتفادى التسعين، أو تسلم بالعشرين لكي تتفادى الثمانين. . وهذا ما يحدث في أوروبا وبلدان عديدة من العالم. اذ ان الاقطاع. . الرجعية القديمة. . لم تعد قادرة على الصمود في هذا العصر. . الاستغلال الجشع أصبح منافياً لطبيعة العصر، لذلك فإننا نجد الرأسماليين أنفسهم

يشجعون حركات تقدمية ويقفون وراءها لكي تغني عن الحركات الانقلاية التي تطالب بنسف الأوضاع .

الخوف من الحكومات التقدمية اذن هو هذا : أن تكون لعبة رجعية واستعمارية . هذا مظهر بشكل فاضح في سورية ، ولكن اللعبة كانت مبتذلة جداً ، لذلك لم تصمد للتجربة . أي ان الانقلابات العسكرية التي ظهرت من سنة ١٩٤٩ إلى آخر سنة ١٩٥١ كانت ترمي إلى هذا الغرض في سورية : ان تطمئن جمهور الشعب والفئة الواعية في البلاد . . الفئة المثقفة الضاممة إلى التقدم والتحرر . . تطمئنها ان شيئاً من التحرر سيتحقق ، فلا حاجة اذن إلى النضال الطويل والانقلاية . ورأينا فعلاً قسماً من الشعب ينخدع ويصدق ان الأراضي ستوزع ، والعدل سيقام ، والدولة سترعى حقوق المواطنين جميعاً .

كما أن قسماً من الفئة المتنورة - سواء عن انخداع أو عن وصولية - انجرفت مع الحكم العسكري وأيدته ، ورضيت أن تكون آلة بيده مساعدة له .

اذن دائماً توجد هذه الحاجة : حاجة اختصار الزمن . . الاستعجال الذي يحقق أشياء عاجلة . . أما الحركة الانقلاية فلا تستطيع أن تؤمن حاجات الشعب بوقت قصير لأنها بتعريفها تريد ان تؤمن الحاجات الحقيقية . . تريد أن تضمن للشعب أوضاعاً تقيم العدالة نهائياً والمساواة والتحرر والوحدة .

هذه المطالب الصعبة لاتتحقق في يوم واحد ونضال سهل ، بل تحتاج إلى جمهور متكاثر ووعي ونضال طويل حتى يستطيع هذا الجمهور الضخم أن يرفع مثل هذا العبء الضخم . . ان يزيح الاستعمار والحكومات المعرقلة لوحدة الوطن والمستغلة للشعب ، وان يقيم الأوضاع السلمية .

وبما ان الوعي لاينتشر بسهولة في الشعب ، ولا ينتشر بسهولة بمستوى واحد ، بل بدرجات متفاوتة ، فتأتي الحركات التقدمية لتستغل سطحية الوعي ولتلبى عند البعض حاجة الاستعجال ، وهذه حاجة بشرية ، وتقول : ان ما يعدونك به انه سيتم بعد سنين طويلة ، وبعد جهود مضيئة ، وبعد بذل الدم والعرق ، نستطيع أن نحققه .

اليوم في شهر أوسنة . لذلك لانستغرب أن ينخدع البعض بالخدعة التقديمية .
ولكن للحكم التقدمي نواح إيجابية . . ليس كله خداعاً . . وهذا ينطبق على
الحكم في مصر: الحكم التقدمي فيها له اذن نواح ايجابية ، لم تتوافر في سورية .
فهو يحقق في الداخل بعض الاصلاحات : من توزيع الأراضي ، والقيام بمشاريع
اقتصادية تنمي ثروة البلاد وبالتالي تؤمن شيئاً من الرفاه وترفع مستوى العيش .
وفي المجال العربي . . الحكم التقدمي في مصر سار خطوة لا بأس بها نحو
التضامن العربي والتحسس بوحدة المصير وبالفكرة القومية ؛ وبصورة خاصة في
المجال الخارجي كان موقف حكومة مصر موقفاً جيداً وبدل على وعي وجرأة . . أي
ارادة التحرر من الاستعمار . . والانتباه للأعبيه . . ومقاومة مشاريعه واحلافه . .
والاعتماد على قوى عربية وعالمية تسند هذا الاتجاه التحرري . . الاعتماد على
الشعوب التي تكره الاستعمار لأنها ذاقته وعانته وتكره الحرب وتنشد السلام والتعاون
بين الأمم . فسياسة حكومة مصر الخارجية في مقاومة الاستعمار والحياد بين الكتلتين
الشرقية والغربية سياسة حكيمة صائبة وبالتالي تقديمية صادقة .
الناحية التي تشكل بقعة سوداء في هذه الصورة هي سياسة الضغط والأرهاب
في الداخل ، وهذا شيء واقع لا مجال لانكاره أو تجاهله .
ولقد قلنا في بدء الحديث بأن الشيء الذي جعل مبرراً لقيام الحكم العسكري
في مصر هو انعدام وجود حركة شعبية انقلابية في داخل مصر ، وهذا ما ساعد حكومة
مصر على التخلص من الأحزاب القديمة وخاصة حزب الوفد الذي له قوة كبيرة .
ولكن بما ان حزب الوفد كان سلبياً لا يمثل الحاجات الايجابية للشعب ، واقتصر على
الناحية السلبية التي هي مقاومة الاستعمار وطغيان الملكية فحسب فإن حكومة مصر
استطاعت أن تبدد القوة الشعبية لحزب الوفد واخذت تسعى لتشكيل قوة شعبية لها ،
نتيجة لهذه الاصلاحات التي اخذت تقوم بها ؛ وهذا أمر مشكوك فيه ، إذ لا تتشكل
القوة الشعبية بالضغط ، ولا تتشكل في الحكم . . القوة الشعبية الحقيقية تتشكل في
النضال ضد الحكم وليس في الحكم . وسائل الحكم معروفة . . عدا الاصلاحات

يلجأ إلى الرشوة، إلى التنفيح، يؤيد مصالح أشخاص لكي يؤيدوا الحكومة، يجد انصاراً بين الموظفين، وفي النقابات، . . .

وهذا شيء مصطنع لا يمكن أن يشكل قوة شعبية بالمعنى الصحيح . واعتقد ان الحكم العسكري في مصر ما زال يشعر بالفراغ . . ليس له قاعدة صلبة يعتمد عليها .
والآن تعرفون بأنهم مقدمون على تحول وعدوا به من قبل وهو تطوير الحكم العسكري الديكتاتوري إلى حكم فيه شيء من الديمقراطية وهم يعلنون دوماً بأن الديمقراطية التي يريدونها تختلف عن الديمقراطية التي كانت ممارسة من قبل . .
والتي كانت زائفة . . مستغلة . . وهذا صحيح : الديمقراطية القديمة كانت زائفة، كما هي الحال الآن في سورية ولبنان حيث توجد ديمقراطية زائفة .

فإذن هم ينوون أن يظل لهم توجيه . . ان يطوروا الحكم نحو أوضاع استشارية فيها مجال لأخذ رأي مجموعات من الشعب، والتشاور معها : من نقابات العمال، وجمعيات الفلاحين، إلى نقابات المعلمين والموظفين وغير ذلك .

على كل حال، لانستطيع ان نحكم على المستقبل ولا نعرف ماذا سيحققون بالفعل، ولكن علينا منذ الآن ان نوضح بعض النقاط : من جهة، صحيح ان الديمقراطية - الديمقراطية الحقيقية - التي لا تقترن بنظم اشتراكية هي فارغة تتحول إلى اداة بيد الأغنياء والمالكين ليستمروا في استغلالهم للشعب . . هذا شيء محقق في تجربة الشعوب .

وصحيح في نفس الوقت بأن الديكتاتورية - ولو كانت كلها لمصلحة الشعب . . كل عمل من اعمالها لمصلحة الشعب - هي نظام مزعزع وغير ثابت . . غير صالح . . ومتناقض لأنه يعرض الاصلاحات التي تقوم بها الديكتاتورية للزوال والضياع والفقدان في يوم ما، إذ أنها لاتسمح لوعي الشعب أن ينمو وان يحيط هذه الاصلاحات بسياج من قناعته ووعيه ونضاله .

ويبقى دوماً في الديمقراطية . . وفي أسوأ أشكالها . . في أشكالها الفارغة المتحجرة . . يبقى فيها عنصر أساسي يفيد الشعب . . يفيد المحكومين

والمستغلين . وهذا ما نحياه نحن في تجربة حزبنا في سورية . إذ أن هذه الديمقراطية الزائفة فيها نواح تسمح لحزبنا مثلاً أن يعيش ويناضل ويعلن عن أفكاره ، ويطالب بمزيد من الحريات والحقوق للشعب .

اذن إذا كانت هناك ظروف مؤقتة تقتضي ، من أجل التغلب على أوضاع فاسدة طاغية ، حرمان الشعب من الحرية لفترة مؤقتة . هذا يجب أن يكون مشروطاً من جهة بالاصلاحيات اي بمستوى الاصلاحات التي تقوم بها هذه الديكتاتورية من جهة ، ومن جهة أخرى باتجاه هذه الديكتاتورية : هل تسير نحو التمادي في التسلط والحكم الفردي ، أو انها تسير من التسلط نحو الحرية .

فإذا كانت اصلاحات الديكتاتورية بسيطة ، كان يمكن قيامها بدون ديكتاتورية ، اذن لا مبرر لهذه الديكتاتورية . وإذا كانت هذه الديكتاتورية رغم اصلاحاتها الجوهريّة تمشي نحو تمكين نفسها ، فلا خير يرجى منها . وإذا طبقنا هاتين الملاحظتين على الوضع في مصر نكاد نخرج بنتيجة ايجابية لمصلحة الحكم في مصر .

من جهة الاصلاحات التي تمت لانقول بأنها جبارة تاريخية ، ولكنها ليست بسيطة ولا فارغة .

ومن جهة أخرى هناك بادرة تشير إلى أن الحكم سيتوجه إلى تخفيف التسلط والارهاب ، وإلى شيء من الديمقراطية .

ولكن ، هذا لا ينفي مطلقاً ضرورة الحذر الدائم ، وضرورة المطالبة الدائمة بحقوق الشعب . . بحرية الشعب من جهة ، والمطالبة أيضاً بأن تكون سياسة الحكومة العسكرية في مصر منسجمة إلى أبعد حد ممكن مع الاتجاه الانقلابي أو قريبة منه . فنحن مع اعترافنا بإيجابية بعض الأعمال التي قامت في مصر مثل الغاء النظام الملكي وتوزيع قسم من الأراضي ، وتخطيط مشروعات انشائية ، وتقوية الجيش ، وانتهاج سياسة تحررية وذات اتجاه عربي . . مع اعترافنا بهذا كله لا بد ان نذكر بأن الرأسمالية ما زالت في مصر ، والرأسمال الاجنبي ما زال يلعب دوراً كبيراً . .

ولم يحدّ مطلقاً من دخول الرأسمال الأجنبي ، والعكس قد يكون أقرب إلى الواقع .
وتوزيع الأراضي كان بنسبة محدودة، وهو ليس اشتراكياً بل تقديمياً . التوزيع
الاشتراكي يكون بدون مقابل لأن حق المواطنين في الأرض ثابت ومكفول . أما
حكومة مصر فقد اعترفت للمغتصبين بحقوق، واعطت للفلاحين الأراضي مقابل
ثمن، وسهلت لهم دفع الثمن على أقساط، ولكنها لم تعطها لهم بدون مقابل .

وما زالت هناك نقاط حيرة واضطراب في السياسة العربية والسياسة الخارجية، إذ
لم تنفض حكومة مصر يدها نفضاً تاماً من الدول الاستعمارية . بين الحين والآخر
هناك تعامل . . وتفاوض . . واقتراض . . ومساومة الخ . .

وفي السياسة العربية تعطي كلاماً أكثر مما تعطي عملاً . صحيح انها في
مقاومتها للأحلاف الاستعمارية : هذا عمل وليس كلاماً، ولكن في الأمور الايجابية :
الخطوات نحو الوحدة . . التوحيد الاقتصادي والثقافي ما زالت حكومة مصر
مرتدة . . ناقصة الجراءة . . بطيئة التنفيذ . . وما زالت تستخدم اساليب الحكومات
الأجنبية في بعض الأمور: لها عملاء في بعض الاقطار العربية بدلاً من أن تكون
جزءاً أصيلاً من الأمة العربية . . من الوطن العربي . . ما زالت سياستها تتأرجح بين
هذين المستويين : المستوى القومي ، والمستوى القطري .

الخلاصة : خير تعريف للحكومة المصرية انها حكومة تقدمية . . متوسطة بين
الرجعية والانقلابية، وإذا نظرنا اليها نظرة فيها تحبذ من بعض النواحي فليس ذلك
لأننا نعتبرها مثلنا ومثل حركتنا، بل لأننا نأمل أن تكون خطوة مقربة ومساعدة لنضالنا .
هذا الحكم التقدمي لا يمكن أن يغني عن العمل الانقلابي العربي . ونخشى أن
يتحول هذا الحكم التقدمي إلى لعبة بيد الرجعية والاستعمار ليضرب الانقلابية
ويخدع الشعب بأنه هو الانقلابية مع أن بينه وبينها فرقاً أساسياً .

سؤال: هل كان بإمكان الحكم في مصر ان يوزع الأراضي بدون مقابل؟

طبعي حينما نشير إلى هذا النقص . . لانريد أن نقول أنه كان بإمكان حكومة الثورة ان تعطي الأراضي بلا مقابل . . هذه الحكومة ليست انقلابية، والحكومة الانقلابية وحدها تستطيع أن تنظم المجتمع على أسس جديدة . . الحكومة المصرية تنظم المجتمع على الأسس القديمة . أعطاء الأراضي بلا مقابل يمكن أن يحدث ثورة على الحكومة: يتأمر الاقطاعيون مع الاستعمار . الخ . . فهي حكومة لم تمهد لحكمها بنضال شعبي . . ليس لها نظرية واضحة . . لم تربط قضيتها بالقضية العربية عامة . . ولاتستطيع ان تقتحم صعوبات أكثر من استعدادها . . واستعدادها يقف عند هذا الحد .

سؤال: الا يشكل موقف الحكومات العربية الرجعية عاملاً معرقلاً أمام سياسة

مصر العربية؟ .

لم أشر إلى العراقيل من طرف الحكومات العربية الأخرى التي هي رجعية . . اقطاعية . . متأمة مع الاستعمار إلى حد ما . . لأن هذا شيء مفروض ومفروغ منه . نحن بصدد البحث عن حكومة مصر . حكومة مصر متحررة من كل الملاسات التي تحيط بالحكم الرجعي في سورية ولبنان وغيره . المفروض ان تكون أكثر تحمساً . هي تعرض . . الآخرون يعرقلون . . يجب أن لاتقف عند عرقلتهم . . يجب ان تكون هناك مثابرة ومحاولة أكثر جدية . هذا ما قصدته . ونواتج عن ضعف وعيها العربي . . هي رغم هذه البوادر الحسنة فوعيتها ليس وعياً انقلابياً . . لو كان وعياً انقلابياً لضحت بمشاريع كثيرة من أجل مصر في سبيل خطوة توحيدية عربية، لأنها تعود عليها وعلى الشعب العربي بأضعاف الفوائد التي يحققها مشروع كالسد العالي مثلاً .

سؤال: هل هناك امكانية لتوحيد مصر مع سورية أو مع السعودية؟ وما هو

موقفنا؟ .

- السعودية: تعرفون حالها . . الشيء الجدّي مع سورية، وهذا لاشك شيء

ايجابي، ولكن يبقى معرضاً لشتى الأخطار والاحتمالات، لأنه لم ينفذ الميثاق المقترح الذي طوي، والذي نأمل ان يعود: توحيد في السياسة والاقتصاد والجيوش. نفذ توحيد في القيادة العسكرية.. معنى هذا: اذا غيرت مصر سياستها يبطل التوحيد العسكري؛ كما ان أرجاء التوحيد الاقتصادي يضعف كثيراً إمكانات التوحيد.

مصر ستبقى دوماً سائرة في سياسة مقاومة الاستعمار، وفي السياسة العربية التحررية.. هذا لم يُنص عليه، ولكن الأمل ان يوجد هذا. وهنا الخطر: خطر ١٠ من مصر و٥٠ من سورية، لأن السياسة المناوئة للاستعمار وأحلافه قد تتغير.

الاستبشار الزائد بتوحيد القيادة العسكرية ليس مفيداً كثيراً. لا تبالغوا بأهميته.. كل شيء أحسن من العدم ولكن لايجوز الاطمئنان ولا الاكتفاء ولا القناعة. الواجب القومي الملغى على الجيوش العربية واجب كبير شاق: خطر اسرائيل معروف، واسرائيل معناها الاستعمار: الاستعمار يدفعها للتوسع لسحق النهضة العربية، لكي يبقى الاستعمار مستمراً لبلادنا، أي ثروتها وموقعها. هذا لا يتم بأن يجتمع أركان سورية ومصر.. هذا أحسن من العدم.. صحيح، ولكن المهمة كبيرة وشاقة. فالمهمة التي أمامنا الآن هي تزويد الجيش بالاسلحة.. والتحصينات.. والعدد المتزايد.. هذا لا يكون إلا بتنمية ثروات البلاد..

فالتوحيد الاقتصادي أساسي، إذا ضمنا عدم تغير السياسة في مصر وبقاء سياستها متحررة.

لايجوز ان نضع هذه الحكومة في مستوى الحكومات الرجعية: هي حكومة تقدمية. ونحن كحركة ثورية.. طريقنا طويل.. يجب ان تكون لنا نظرة للحكومات، للعراقيل التي في طريقنا.. هذه أخف من غيرها.. هذه مفيدة.. هذه أنسب من غيرها، ولكن ليس أمامنا حكومة انقلابية.. حكومة انقلابية لاتعترف بتقسيم فلسطين ولا تسكت عن فرنسا بعد شهر من الحملات الاذاعية عليها. ولكنها أحسن من حكومة نوري السعيد وأحسن من حكومات سورية المتعاقبة.

عملياً: الشعب متحمس لحكومة مصر، ونحن يجب ان نفهم الشعب حقيقة وضع حكومة مصر، وما هي حقيقتها.

الحكومات في سورية هي دون حكومة مصر بكثير: من حيث الاخلاص .. الوعي .. التحرر من المصالح .. وبالتالي التحرر من الاستعمار. ولكن اقدام هذه الحكومات على أعمال الخيانة، هذا شيء آخر فالحزب يغير لها حساباتها ..

سؤال: ماهي الضمانة، اذن، لتحقيق السياسة العربية التحررية؟
- الضمانة في طليعة الحكم النضالية الجماهيرية. الاستعمار يشجع أحياناً حكومات تقدمية .. والاستعمار كثيراً ما يصير «تقدماً» يسلم ١٠ لكي لا يضيع ٩٠. لوبقي فاروق وزادت النقمة .. ربما هب الشعب وأحرق الأخضر واليابس .. أميركا أيدت الانقلاب في مصر لتوجد متنفساً لنقمة الشعب، لكي لاتنصبّ النقمة على الغرب فتطيح بكل ما له من مصالح.

اميركا لم تكتب صكاً مع رجال الثورة في مصر، ولا الشيشكلي ولا حسني الزعيم، وانما كدولة خبيثة وقادرة .. تعرف ما يمكن ان يخرج من هذا الحكم .. الى أي حد يصل هذا الحكم .. حكم من ضباط عسكريين ليس لهم حزب وليس لهم سند .. يحكمون بالسلاح .. يكسبون عداة الاقطاعيين .. يكسبون مودة الفلاحين، ولكن مودة الفلاحين على جهلهم ليست عنصراً فعالاً .. وأرض الفلاح لاتعطي سريعاً، فأمركا تضمن ان حكومة من هذا النوع لن تكسب شعبية كبيرة، ولكن حسابات اميركا لم تكن مضبوطة .. لم تكن تعرف ماذا ستفعل حكومة مصر. حكومة مصر تمخضت عن الكثير، ولكن لانستطيع ان نبتعد كثيراً: فحكام مصر لا يغلقون أبواب مصر في وجه الرساميل الاجنبية .. أخرجوا الانجليز باتفاق وليس بالسلاح .. لا يذهبون في قضية فلسطين الى أبعد من مقررات الأمم المتحدة .. الرأسمالية باقية في البلاد.

أي ان حكومة مصر لها حدود معينة لاتستطيع تجاوزها .

سؤال : هل تأثرت حكومة مصر بمواقف الحزب ؟ .

- حكومة مصر تأثرت بالحزب دون اتصال مباشر، ثم طلبوا الاتصال، وحصل .
وطلبوا كتابات . . وأعطينا رأينا في أعمالهم الداخلية : أصدرنا بياناً بمناسبة اعدام
الاخوان المسلمين - رغم رأينا فيهم - وبيناً أننا لانوافق على القمع والارهاب، وأرسلوا
يظمنون على أثر بياننا، وأنهم سائرون نحو الديمقراطية .

الشيء نفسه حصل بالنسبة للحياة : قلنا بالحياة منذ ٨ سنوات أو أكثر .

هناك براعة في سياسة مصر، ولكن واجبنا نحن أن نلتزم الخط القومي الواضح ،
ونضغط على الآخرين . . نحن لانفهم المساومة .

واجب الحزب مزدوج : أهم شيء عليه تكوين رأي عام عربي انقلابي . . هذا
الواجب أساسي .

واجب آخر بالدرجة الثانية : توجيه الحكومات حينما تكون هناك بادرة
إخلاص . . هذا التوجيه يكون بضغط الشعب . . الشعب بضغطه يسمح بأن يكون
لرأيك وزنٌ إذا ما قدمته للحكومة مثلاً .

يجب ان يكون اتصالنا بالشعب واسعاً : جرائد - بيانات - لقاءات . . وتتصل
بالحكومة إذا ما ظهر إخلاصها .